



دفع ثمن سياسة قناة "الجزيرة"

بواسطة محمد فهمي

يونيو
متوفر أيضاً باللغات:
English

عن المؤلفين

محمد فهمي



مقالات وشهادة

لطالما فضّلت كصحفي أن أبقى وراء الكواليس بدلاً من أن أكون محط أنظارٍ ولكنّ الأشهر الثمانية عشر الماضية شهدت انقلاباً في الأدوار بسبب مواجهتنا نحن ثلاثة صحفيين في قناة "الجزيرة" - باهر محمد وبيتر غريست وأنا شخصياً- تهماً خطيرة في مصرٍ فنحن متهمون بالانتماء إلى جماعة «الإخوان المسلمين» وهي تنظيم إرهابي محظور في مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وقد خضعنا نحن الثلاثة لمحاكمتين يفصل بينهما قرار صادر عن محكمة الاستئناف يقضي بإبطال حكم الإدانة الأصلي بالسجن لمدة سبع سنواتٍ وبينما أنتظر الحكم الآخر أنا على ثقة تامة أنه استناداً إلى الأدلة أو بالأحرى غيابها لا بد من تبرئتنا وكلي أمل أن تنتهي محتتي الطويلة عما قريب فأستطيع المضي قدماً في حياتي.

ولكنني أدرك أيضاً أن هذه المحاكمة رهن بعوامل أخرى غير الأدلة الشخصية المقدمة ضدنا ولذلك ينتابني قلق شديد من أن يقع عليّ اللوم شخصياً من جراء انتهاكات ارتكبتها قناة "الجزيرة". فقد ندفع أنا وزميلتي ثمناً باهظاً بسبب تدخل دولة قطر مالكة شبكة "الجزيرة" في الشؤون الداخلية لمصرٍ.

وبصفتها جماعة المعارضة الأكثر تنظيماً ودهاءً على الصعيد السياسي في مصر خلال "الربيع العربي" استطاعت جماعة «الإخوان المسلمين» أن تصادر تطلعات الشعب المصري في ظروف شابتها اضطرابات عميقةٍ واليوم يواجه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي طريقاً شائكاً إذا ما أراد إعادة تشكيل حكومة فعالة وممثلة للشعب المصري ولكن الجهات الداعمة لجماعة «الإخوان المسلمين» في قناة "الجزيرة" غير متحمسة لدعم السيسي.

وعلى ضوء الأبحاث التي قمت بها في السجن حيث أمضيت أكثر من 400 يومٍ والمقابلات التي أجريتها مع الناشطين المسجونين توصلت إلى فهم أسلوب العمل "الماسونوي" والغامض الذي تنتهجه جماعة «الإخوان المسلمين».

ومن خلال هذه الأبحاث بدأت أفهم نوعاً ما كيف انتهى بي الأمر في قفص الاتهامٍ ففي حين أعارض بشدة القيود المتزايدة التي تفرضها الدولة المصرية على المراسلين وعلى حرية التعبير إلا أنني أدرك اليوم كيف تمكنت السلطات المصرية من ربط قناة "الجزيرة" بجماعة «الإخوان المسلمين».

في مقابلة أجريتها مؤخراً قناة "سي بي سي" الكندية مع المدير التنفيذي الجديد لقناة "الجزيرة أمريكا" آل أنستي حول المأزق الذي أواجهه تحدث مراراً عن كيفية وصول تغطية قنوات "الجزيرة" المختلفة إلى "مجموعات سكانية مختلفة". وناقش أيضاً كيف تتشارك مختلف محطات شبكة "الجزيرة" محتواها الإخباري الأمر الذي اعتبره "ممارسة عادية". واتضح لي أن هذه المجموعات السكانية المختلفة تصب في قلب "الحرباء" التي تمثلها شبكة "الجزيرة".

عندما وافقت على تعييني كمدير لمكتب قناة "الجزيرة" الناطقة باللغة الإنكليزية في القاهرة في أيلول/سبتمبر 2013 اعتمدت على السمعة القوية لقناة الجزيرة الناطقة باللغة الإنكليزية القائمة على الاستقلالية والنزاهة في العمل الصحفي في اتخاذ قرارتي. وقد أكدت لي الشبكة مراراً وتكراراً أن عملنا الصحفي المشروع لن يقوّض أو يُشوّه من قبل قنوات "الجزيرة" الأخرى. وتوقعُ من الشبكة الوفاء بالتزامها هذا إلا أنها أخّلت به.

لم أكن أعني المستوى الذي قد تنحدر إليه محطات "الجزيرة" الأخرى للوصول إلى هذه المجموعات السكانية المختلفة كل الاختلاف عن تلك التي تغطيها قناة "الجزيرة" الناطقة باللغة الإنكليزية. وسرعان ما أدركتُ أن فروع "الجزيرة" تستخدم مقاربات مختلفة تماماً فيما يخص جمع واتخاذ القرارات التحريرية المتعلقة بالأخبار. فقناة "الجزيرة" الناطقة باللغة الإنكليزية تقدم الأخبار الحقيقية في حين عملت قنوات أخرى كشبكات تركز بثها لـ جماعة «الإخوان المسلمين». وكما أقر أحد صحفيي "الجزيرة" السابقين: "في مصر أصبحنا الجهة الناطقة باسم القصر الرئاسي" نيابة عن الجماعة.

وتجسد قناة "الجزيرة مباشر مصر" هذه المشكلة. فعلى الرغم من أن السلطات المصرية قد منعت هذه القناة من البث إلا أن "الجزيرة مباشر مصر" استمرت في بث برامج مناهضة للحكومة في مصر ناقلةً الرسائل السياسية لـ جماعة «الإخوان المسلمين». وكان لدى هذه القناة توجه سياسي قوي دون وجود رأي تحريري محايد. وقد هالني أن أرى رزماً الإعلامية باللغة الإنكليزية مترجمة إلى اللغة العربية ومحوّرة بحيث تعكس توجهاً عدائياً مناصراً لـ جماعة «الإخوان المسلمين» ويعاد بثها مراراً وتكراراً على القناة المحظورة.

لقد طلبت عدة مرات من أرباب عملي في الدوحة وضع حد لهذه الممارسات لعلمي أنها تعرّضنا نحن الصحفيين لخطر كبير. وفي كل مرة كانت الشبكة تؤكّد لي أن قلقي غير مبرر وأن ذلك لن يتكرر. إلا أن الشبكة لم تف بتلك الوعود. وبما أن "الجزيرة" استمرت في إعادة توجيه محتوى قناتنا باللغة الإنكليزية من أجل بث غير مشروع انتهى بي الأمر وراء القضبان.

وفي المحكمة سمح هذا النكس بالوعود للشاهد الرئيسي للأمن القومي بأن يقول في شهادته بأنني "عملت لصالح «الجزيرة مباشر»" بالرغم من عدم دقة هذه الشهادة.

وقد أنكر أنستي بوجه متجهم لقناة "سي بي سي" أن تكون رزماً قد بُثت بالكامل من قبل قناة "الجزيرة مباشر مصر". وعند الضغط عليه ادعى بأن عليه رؤية "الرزمة للإجابة على ذلك بالتفصيل". ولكن المكتب الصحفي لقناة "الجزيرة" ناقض كلام أنستي من خلال الإقرار بأن مشاركة الرزم باللغة الإنكليزية "يمكن أن تكون قد حصلت في مناسبات قليلة للغاية".

وكان أنستي المدير الإداري لقناة "الجزيرة" الناطقة باللغة الإنكليزية في فترة اعتقاله مسؤولاً في النهاية عن الحرص على نيل التراخيص التشغيلية المناسبة لتلبية المتطلبات القانونية المصرية. ولكن المحامي الخاص للشبكة حذر المسؤولين التنفيذيين بأن الشبكة لا تتمتع بالتراخيص الملائمة التي تخولنا العمل بموجب القانون وهو تحذير تجاهله هؤلاء المدراء التنفيذيين. وبينما كنا جالسين في قفص الاتهام في قاعة المحكمة علمنا بأن المدعي كان يزعم بأن تراخيص البث الخاصة بقناة "الجزيرة" لم تكن قائمة على الرغم من التأكيدات الإدارية التي وُثقت لي بأن جميع الجوانب القانونية كانت مستوفية للأصول المرعية.

وبطبيعة الحال إذا ما قام المسؤولون التنفيذيون في قناة "الجزيرة" - على غرار أنستي - بمخالفة القانون فلا بد من أن يخضعوا هم للعقوبات التي تنص عليها المحاكم المصرية - أي السجن ما بين سنة إلى ثلاث سنوات و/أو دفع غرامات - وليس صحفيو "الجزيرة".

وبحكم الانتهاكات التي ارتكبتها قناة "الجزيرة" قامت استراتيجيتنا القانونية حول إعادة المحاكمة على النأي بأنفسنا عن الإجراءات المهمة التي اتخذتها الشبكة. وكان الهدف من وراء ذلك أن نُثبت أننا نحن الصحفيين الخاضعين للمحاكمة لم نقم سوى بواجباتنا. فمحامي قناة "الجزيرة" الذي مثل باهر محمد في إعادة المحاكمة الشهر الماضي شدد أنه في خلال الاستجواب قال باهر إنه ترجم بدقة خطاباً متلفراً للرئيس السيسي. ثم عرضت الشبكة مقتطفات من ترجمة باهر خارجة عن سياقها وذلك لتلسيط الضوء على دعوة السيسي لصراع أهلي بين الشعب المصري وجماعة «الإخوان المسلمين». وقد وردت هذه الشهادة بالذات في لائحة الاتهام وقضية المدعي وفي الحكم الذي علل إدانة السجن لسبع سنوات التي صدرت بحقنا نحن الصحفيين الثلاثة في جلسة محاكمتنا الأولى في حزيران/يونيو من عام 2013.

كما لم يذكر لي أرباب العمل أنهم كلفوا أعضاء في جماعة «الإخوان المسلمين» بتغطية التظاهرات المناهضة للحكومة التي قامت بها الجماعة وبيع أشرطة الفيديو للأذرع العربية المحظورة لشبكة "الجزيرة". وخلال سجنني قابلت بعض هؤلاء الناشطين الذين تعرضوا للاعتقال والسجن. وقد اعترفوا علناً بأنهم تلقوا كاميرات ومعدات بث من قناة "الجزيرة".

وأبلغني بعض هؤلاء الناشطين أيضاً أنهم استخدموا الأموال التي حصلوا عليها مقابل عملهم لطباعة ملصقات لمسيراتهم وتوفير الغذاء للمحتجين. وعندما أُطلق سراحني بكفالة راجعت سجلات استجوابهم الرسمية وتأكدت من صحة أقوالهم. كما أعربت لي عائلاتهم عن غضبها تجاه "الجزيرة" كونها استغلت أبناءهم من دون أن تشرح لهم بأن أفعالهم ستكون مخالفة للقانون. ولا نتكلم هنا عن

"صحافة المواطن". فنحن الصحفيون الثلاثة وزملاؤنا سو تورتن ودومينيك كين ومحمد فوزي الذين حُكم عليهم غيابياً بالسجن لمدة عشر سنوات لم نكن لنقبل بمثل هذه المهزلة ولكن فريقتي قد حُجبت عنه الحقائق من قبل شبكة ارتأت أن تكون جزءاً من الصراع بعبارة أخرى عنصر تغيير عوضاً عن مسجل وناقل للأحداث

وفي هذه الأيام الأخيرة التي أنتظر فيها حكم القاضي يدهشني كيف يمكن لأنتستي أن يتكلم بكل برودة عن "المجموعات السكانية المختلفة" كما لو أن شبكة "الجزيرة" تتمتع بما يسمى بالنزاهة الإعلامية ذاتها في جميع محطاتها فمن الواضح أن ذلك غير صحيح أدركتُ الآن إلى أي مدى تشدد شبكة "الجزيرة" على تأطير ونشر وجهة نظر منازرة - يمكن أن تكون خطيرة نابعة عن مالكي "الجزيرة" ومموليها في قطر

ومؤخراً أصبح دور دولة قطر على الصعيد الدولي موضع تفحص متزايد فقطر تحرص على مجاملة الحكومات الغربية وتستثمر في مشاريع عالمية ملفتة للنظر في باريس ولندن ونيويورك وفي الوقت نفسه توفر منبراً للتعبير لتنظيمات إرهابية أسوة بـ "جبهة النصرة" في سوريا وجماعات إسلامية متطرفة أخرى في جميع أنحاء الشرق الأوسط إن ميل الدوحة إلى التقرب من جهات مشبوهة له جذور عميقة كما أن شبكة "الجزيرة" تلعب دوراً مركزياً في هذا الإطار

وفي عام 2003 حُكم على الصحفي ذي الأقدمية الذي يعمل لصالح قناة "الجزيرة" تيسير علوني بالسجن في إسبانيا على خلفية مساعدته تنظيم "القاعدة" على نقل الأموال إلى عناصر رئيسيين من التنظيم في إسبانيا بينما كان يغطي أنشطتهم وقد اشتهر علوني لمقابله أسامة بن لادن في تشرين الأول/أكتوبر عام 2001 بعد وقت قصير من هجمات 11 أيلول/سبتمبر وعند إطلاق سراحه عاد علوني إلى قطر حيث لاقى ترحيباً حاراً من قبل مدير عام شبكة "الجزيرة" في ذلك الحين الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني

وقد بثت قناة "الجزيرة" الشهر الماضي مقابلة مطولة مع أبو محمد الجولاني أمير "جبهة النصرة" وهي جماعة متشددة صنفتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة على أنها منظمة إرهابية وهذه هي المقابلة الثانية التي أجرتها قناة "الجزيرة" مع "الأمير" منذ عام 2013 عندما انشق تنظيمه الإسلامي المقاتل عما بات يُعرف اليوم بتنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" أو "داعش". وأجرى المُقدّم ذو الأقدمية أحمد منصور في قناة "الجزيرة" الناطقة باللغة العربية المقابلة مع الجولاني التي استغرقت ساعة وأجريت من موقع لم يُفصح عنه ولم يكشف الجولاني عن وجهه بينما كان جالساً على كرسي مزخرف بذراعتين وحذر الجولاني قائلاً: "نحن أمام خيارات متعددة فيما يتعلق باستهداف الأميركيين إذا ما استمروا في شن هجماتهم علينا في سوريا فلدَى الجميع الحق بالدفاع عن نفسه". وقد أبدى البرنامج احتراماً فائقاً للقائد الإرهابي لدرجة أنه وُصف بـ "الشريط التسويقي" الذي بثته قطر لصالح الجماعة السورية التي تدور في فلك تنظيم "القاعدة". وقد أشارت الشبكة إلى هذا القائد على أنه المسؤول عن جماعة "نوار".

وبعد إجراء المقابلة بثلاثة أسابيع اعتقلت السلطات الألمانية أحمد منصور الذي يحمل الجنسيين المصرية والبريطانية ثم أطلقت سراحه بعد أن حكمت محكمة جنابات القاهرة على هذا الصحفي المخضرم غيابياً بالسجن لخمسة عشر عاماً بتهمة مشاركته في تعذيب واستجواب المحامي أسامة كمال في "ميدان التحرير" خلال الانتفاضة التي اندلعت ضد الرئيس السابق حسني مبارك في عام 2011. وحتى أن قناة "الجزيرة" غطت تكاليف الإقامة في فنادق الدوحة لقادة في جماعة «الإخوان المسلمين» كان قد تم نفيهم ومن الواضح أن قطر تستخدم قناة "الجزيرة" كأداة ضغط لدعم قضية «الإخوان المسلمين». حتى أن قادة قطريين رفيعي المستوى بمن فيهم رئيس الوزراء السابق حمد بن جاسم آل ثاني قد عرضوا على مسؤولين أجانب إجراء تعديلات في تغطية "الجزيرة" مقابل اتخاذ إجراءات تصب في مصلحة دولة "قطر".

ولطالما اشتكى موظفو "الجزيرة" الحاليون والسابقون من افتقار قناتهم للنزاهة وترويجها لفكر مناصر للإسلاميين وتجدر الإشارة إلى أن المدير العام السابق لقناة "الجزيرة" في الفترة بين 2006 و2011 وضاح خنفر الذي أسس مؤخراً بالتعاون مع أربانا هافنغتون الموقع الإخباري الجديد باللغة العربية "هافنغتون بوست عربي" وُصف على الموقع الإلكتروني الخاص بـ جماعة «الإخوان المسلمين» في عام 2007 بأنه كان "أحد من أبرز القادة في مكتب «حماس» في السودان".

وشهد العام ذاته استقالة مدير مكتب قناة "الجزيرة" الناطقة باللغة العربية في واشنطن حافظ الميرازي احتجاجاً على "النزعة الإسلامية" للمحطة إذ قال إنه "من اليوم الأول من عهد وضاح خنفر مديراً عاماً للقناة حصل تغيير جذري لا سيما وأن خنفر كان يشرف شخصياً على اختيار مساعدين من الإسلاميين المتشددين".

وفي عام 2012 استقال أكنم سليمان مدير مكتب قناة "الجزيرة" الناطقة باللغة العربية في برلين الذي شغل منصبه لمدة عشر سنوات احتجاجاً على التأثير الذي تمارسه دولة "قطر" على القناة وقال: "من المؤسف أن يكون لديك الانطباع أنك لم تعد صحفياً بل أصبحت مجرد كلب حراسة تستجيب لصفير صاحبك عندما يأمرك باستهداف هذه الدولة أو تلك الحكومة وهذا ويكون للحاكم القطري دائماً الكلمة الأخيرة".

بدأتُ العمل في قناة "الجزيرة" الناطقة باللغة الإنكليزية بنية حسنة جداً إذ كنتُ أعطي وبكل موضوعية أحداث "الربيع العربي" إحدى أهم ظواهر عصرنا فأنقل الصوت العربي للعالم العربي وخارجه ولكن شبكة "الجزيرة" استغلت عملي لدعم الفكر المتطرف والتحريضي لجماعة «الإخوان المسلمين».

لقد كانت فرصة ضائعة فشعار الشبكة "الرأي والرأي الآخر" مخادع لأن تغطيتها لا تعبّر عن أصوات المعارضة في قطر التي تنادي بحق التظاهر وتشكيل الأحزاب السياسية ونقابات العمال واليوم أكثر من أي وقت مضى تحتاج المنطقة إلى أصوات وتغطية مستقلة لفهم قوى التغيير والآفاق المتاحة لمستقبل أفضل وأكثر سلمية لقد كانت شبكة "الجزيرة" تملك هذه القدرة ولكن للأسف عمد قادتها إلى تشويه الحقيقة وأصبحوا لسان حال التطرف

❖ محمد فهمي صحفي سابق عمل لصالح قناة "الجزيرة" وهو حالياً قيد المحاكمة في مصر

"منتدى فكرة"



عرض / طباعة ملف "بي.دي.إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP

موصى به



تحليل موجز

القاهرة تعمل على مخاوفها من التطرف بعد أفغانستان

سبتمبر

هيثم حسنين



ARTICLES & TESTIMONY

Transatlantic Cooperation on Countering Global Violent Extremism

//

Matthew Levitt



تحليل موجز

الخوف من مرحلة ما بعد الانتخابات: هل سيشتعل برميل البارود في العراق

سبتمبر

منقذ داغر

TOPICS

السياسة العربية والإسلامية

المناطق والبلدان

دول الخليج العربي

مصر

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الاشعارات بالبريد
الالكتروني



THE
WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111

Washington D.C. 20036

Tel: 202-452-0650

Fax: 202-223-5364

[الاتصال بالمعهد](#)

[غرفة الصحافة](#)

[Subscribe](#)

معهد واشنطن يسعى إلى تعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والنهوض بالسياسات التي تؤمنها

المعهد هو منظمة 501(c)3 جميع التبرعات معفاة من الضرائب

[إدعم المعهد](#) /

[حول معهد واشنطن](#)



© 2021 جميع الحقوق محفوظة

[توظيف](#) /

[نهج الخصوصية](#) /

[الحقوق والأذونات](#)